دراسة العلاقة بين قطاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2023)

سالمي محمد[1*]، عبيرات لخضر[2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، (الجزائر)

✉mh.salmi@lagh-univ.dz

http://orcid.org/0009-0007-3114-8728

[2] أستاذ محاضر (أ)، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، (الجزائر)

✉medmelek754@gmail.com

http://orcid.org/0009-0000-6997-4442

استلم في: 2024/12/28

قبل في: 2025/01/27

نشر في: 2025/06/30

* **المؤلف المرسل**

كيفية الإحالة:

سالمي م & ., عبيرات ل. (2025). دراسة العلاقة بين قطاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2023). *دراسات العدد الاقتصادي*, *16*(2). https://doi.org/10.34118/djei.v16i2.4312

الملخص:

تهدف هاته الدراسة الى ابراز العلاقة بين قطاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2023، وباتباع المنهج القياسي، وباستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي، مع الاستعانة ببرنامج eviews 12، توصلت الدارسة الى عدم وجود علاقة بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الاجمالي، حيث ان الصادرات خارج المحروقات مازالت لم ترق الى المستوى المطلوب الذي يجعلها تساهم بشكل فعال في تحقيق نمو اقتصادي، حيث بقيت صادرات المحروقات هي المهيمنة على قطاع التصدير في الجزائر، وبهذا اوصت الدراسة بضرورة ترقية القطاعات الانتاجية الموجهة للتصدير بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: قطاع الصادرات؛ النمو الاقتصادي؛ شعاع الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL: 0110؛ F16.

A study about the relationship between the exports beyond petrol and the economic growth in Algeria- numerical study during the period (2000-2023)

[*]SALMI mohamed[1], ABIRAT lakhdar[2]

[1]PhD student, (University Amar Thelidji. Laghouat, Laboratory of Economic Development Studies (Algeria)
✉mh.salmi@lagh-univ.dz
http://orcid.org/0009-0007-3114-8728
[2]Associate Professor (A) ,(University Amar Thelidji. Laghouat,, Laboratory of Economic Development Studies (Algeria)
✉medmelek754@gmail.com
http://orcid.org/0009-0000-6997-4442

Received: 28/12/2024

Accepted: 27/01/2025

Published: 30/05/2025

* ***Corresponding Author***

Citation:

سالمي م & ., عبيرات ل. (2025). دراسة العلاقة بين قطاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2023). *دراسات العدد الاقتصادي* , *16*(2). https://doi.org/10.34118/djei.v16i2.4312

Abstract:
This study aims to highlight the relationship between the non-hydrocarbon export sector and economic growth in Algeria during the period from 2000 to 2023. Employing a standard approach and utilizing the VAR model with EViews 12 software, the study concludes that theresi no significant relationship between non-hydrocarbon exports and Gross Domestic Product (GDP). This indicates that non-hydrocarbon exports have not yet reached the necessary level to effectively contribute to economic growth, as hydrocarbon exports continue to dominate the export sector in Algeria. Consequently, the study recommends the need to enhance the productive sectors aimed at export promotion to boost non-hydrocarbon exports.

Keywords: Export Sector ; Economic Growth ; VAR.
JEL classification codes:0110 ؛ F16.

المقدمة:

سعت الجزائر منذ نيلها الاستقلال إلى تبني إستراتيجية واضحة المعالم في الجانب الاقتصادي تمثلت في سياسة التخطيط المركزي التي تجلت في تأميم الثروات الوطنية بما فيها المحروقات، وإنشاء الشركات العمومية الكبيرة لتجسيد إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعات الثقيلة لوضع قاعدة اقتصادية متينة مبنية على التنويع، وقد نجحت الجزائر خلال فترة السبعينيات في وضع قاعدة صناعية متينة حققت الاكتفاء الذاتي خاصة في السلع الاستهلاكية الغذائية كالحبوب والحليب، والمصبرات.....الخ. تميزت تلك المرحلة بعدد سكاني منخفض، ما يعكس صغر حجم الطلب نسبيا على السلع، وبالتالي استطاعت الجزائر من خلال هذه الإستراتيجية تخطي حدود السوق المحلية إلى السوق الخارجية في بعض المجالات، حيث قدرت صادرات الجزائر خارج المحروقاتانذاك بـــ 19594 مليون دجمما عكس مساهمة مرتفعة نسيبا في الصادرات والانتاج، أما في فترتي الثمانينيات والتسعينيات فتميزت بضعفالإنتاج بشكل عام ناتج عن سوء تسيير المؤسسات الإنتاجية العمومية التي ظلت تتكبد خسائر كبيرة، إضافةإلى تراجع الصادرات إجمالا وبالتالي تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة مما أدىإلى تراجعات كبيرة في النمو الاقتصادي. اعتمدت الجزائر بداية من تسعينات القرن الماضي تبني إصلاحات اقتصادية كبيرة تمثلت بالاعتماد على اقتصاد السوق والانفتاح التجاري على العالم الخارجي من خلال إقامة شراكات واتفاقيات دولية وإقليمية، حيث إن كل هذه الإجراءات بدلا من أن ترتقبقطاع الصادرات خارج المحروقات، جعلت من الجزائر سوقا للمنتجات الأجنبية. إنضعف قطاع الصادرات خارج المحروقاتو الذي لم تصل عائداته إلى ما كان مخطط لها ،و بقاء الجزائر في تبعية قطاع المحروقات الذي عرفت أسعاره انخفاضات كبيرة جعل صناع القرار يعيدون النظر في ضرورة التوجه نحو التقليل من الاعتمادعلىالمحروقات، وذلك من خلال إصلاحات اقتصادية تمثلت في وضع برامج وخطط استثمارية من شانها توسيع الاستثمار المحلي والأجنبي وترقية القطاع الخاص، واستحداث آليات وأجهزة لترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهذا لتعزيزالنمو الاقتصادي وتحسين باقي المؤشرات الاقتصادية، وبالمقابل نرى أن النمو الاقتصادي له تأثير كبير على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى المتمثلة أساسا فيالتشغيل والإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات، وبالتالي تتمحور إشكالية هاته الدراسة في معرفة طبيعة العلاقة بين قطاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى 2023حيث تطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 ؟

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة سببية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث يؤثر النمو الاقتصادي على زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- الصادرات خارج المحروقات لا تؤثر في النمو الاقتصادي للجزائر

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، نظرا لان الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية مست قطاع الصادرات بالأخص، منذ أخر سنة توصلت إليها الدراسات السابقة إلى يومنا هذا، ولإعطاء مجموعة من التوصيات والاقتراحات والتي تساهم في تبني سياسة اقتصادية ناجعة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يعالج قطاع الصادرات لما له من أهمية في تعبئة موارد الخزينة العمومية وتوفير العملة الصعبة وتغطية

الواردات المستنزفة للخزينة العمومية، وفقدان العملة الصعبة في ظل انهيار أسعار المحروقات والتأثير على التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد وأهمها النمو الاقتصادي الذي هو بمثابة مؤشر يوضح مدى نجاعة السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومات، ولهذا نجد الكثير من الخبراء والأبحاث التي عالجت موضوع قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات وعلاقته بالنمو الاقتصادي وقد تباينت آراؤهم والطريقة التي تمت بها معالجة الموضوع.

منهجية الدراسة:

لإعداد هذه الدراسةتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل البيانات الخاصة بكل من الصادرات والنمو الاقتصادي، وفي الشق الخاص بالدراسة القياسية تم الاعتمادعلى المنهج القياسي، وباستعمال نموذجالـ VARالذي يعتبر من أحسن النماذج لدراسة السببية بين متغيرين، كما أخذت البيانات الخاصة بالصادرات، والنمو الاقتصادي من البنك المركزي الجزائري.

الدراسات السابقة:

–دراسة بن عطاء الله عائشة " تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة بعض الاقتصاديات "، تناولت هذه الباحثة دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مع الإشارةإلى أربعة اقتصاديات متفرقة من حيث الجغرافيا، فالاقتصاد الألماني (قارة أوروبا) والاقتصاد الصيني (قارة أسيا) والاقتصاد التركي (قارة أسيا–أوروبا) والاقتصاد الجزائري (قارة إفريقيا)، وقد استخدمت في دراسة هذه العلاقة نموذج اختبار التكامل المشترك، حيث خلصت إلى وجود علاقة طويلة الأجل في جميع عينات الدراسة، مع تحقق علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الصيني والاقتصاد التركي، ولا توجد علاقة سببية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وألمانيا.

–دراسة بروك داودي " دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر الفترة من 1967 – 2014 "، هدفت هذه الدراسة إلى قياس السببية في اتجاه واحد من الصادرات إلى النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام الأدوات القياسية وسببية غرانجر تبين فعلا أن هناك اتجاه واحد للسببية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

–دراسة حايد حميد، بشير عبد الكريم " دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (966 – 2015)"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1966 إلى 2015، وبعد إجراء علاقة التكامل المشترك لمنهجية جوهانسن تبين انه لا توجد علاقة تكامل مشترك، أي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج الداخلي الخام، أما عند دراسة اختبار السببية لأنجل غرانجر في نموذجالـ VAR فتبين أن هناك سببية في اتجاه واحد من الصادرات نحو الناتج الداخلي الخام.

–دراسة رابح مناصر، عمران بشراير" اثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (1990– 2014)" عالجت هذه الدراسة العلاقة السببية للمتغيرات التالية: القطاع السياحي المتمثل في الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري المعبر عنه بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام نموذجالـ VAR، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الاستثمارات نحو الإيرادات السياحية وعدم وجود علاقة سببية بين الإيرادات السياحية والنمو

الاقتصادي، أي بمعنى ضعف مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الداخلي الخام، وبالتالي عدم وجود علاقة سببية بين الصادرات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

–دراسة مريم عيسى مهني " العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980 – 2010 "هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكرها في مايلي:– يبقى الاقتصاد الليبي مرهونا بتقلبات السوق النفطية إذا تم الاعتماد في الاستمرار على الصادرات النفطية؛

الصادرات النفطية أثرت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، أما التركيبة (الصادرات النفطية وغير النفطية) أثرت سلبا على الناتج المحلي الإجمالي لان الصادرات الغير نفطية قد تدهورت ولم تساهم في الناتج المحلي الإجماليأو بصورة ضعيفة ومن هذا نستنتج أن الصادرات الغير نفطية في الاقتصاد الليبي لا تسبب النمو الاقتصادي، وبما أن الاقتصاد الليبي يشبه الاقتصاد الجزائري، ارتأينا اخذ هذه الدراسة كدراسة سابقة.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها دراسة تختص بقطاع الصادرات خارج المحروقاتو مكملة للدراسات السابقة وتمتد إلى فترة زمنية متأخرة عن أخر فترة وصلت إليها الدراسات السابقة.

1. الإطار النظري للدراسة:

1.1. مفهوم الصادرات: تعتبر الصادرات مركز اهتمام دول العالم في التجارة الخارجية، لما توفره من رؤوس الأموال وإحداث للتنمية الاقتصادية، ولهذا أيضا كانت مركزا في كتابات العديد من الخبراء وقد قدمت لها العديد من التعاريف منها:

– الصادرات هي القيام بعمليات تجارية متمثل في بيع السلع من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز التسويق بالعالم الخارجي؛

– كما تتمثل الصادرات بأنها بيع السلع والخدمات المنتجة لإحدى الدول مقابل سلع وخدمات الدولة المتعاملة؛ (امحمد و عباس، 2019، صفحة 69)

– أو هي عملية يتم بها إرسال سلع وخدمات وطنية للخارج، كما يمكن تعريفها بأنها انتقال للسلع والخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأإلى بلدان أخرى لتسويقها في بلدان أخرى؛ (احمد، علي، و هشام، اثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000–2015، 2020، صفحة 27)

– ويمكننا أن نعرف الصادرات على أنها " تلك السلع والخدمات المنتجة داخل القطر الوطني والتي أما لغرض تسويقها أو لبيعها في الأسواق الخارجية "؛

2.1. أهمية الصادرات في التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول والهدف من ورائها هو تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل التجاري. (احمد، علي، و هشام، 2020، صفحة 25)، وبما أن الصادرات كأهم جزء من التجارة الخارجية، والتي تسبب تدفق لرؤوس الأموال من الطرف المتبادل نحو الداخل عكس الواردات التي تسبب خروج رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج، لهذا كانت جل الأفكار والنظريات السابقة تهتم بالصادرات باعتبارها مركز التجارة الخارجية ،إما لتحقيقهاللمنفعةبين الطرفين كماذكر سابقا وتكون مباشرة مثلما كان قائم في نظام المقايضة، أو لتحقيقها للثروة للبلد المصدر مثلما كان قائم في قاعدتي الذهب ونظام سعر الصرف، كما ارتبطت الصادرات بعدة مؤشرات اقتصادية كلية كسعر الصرف من خلال التأثير على قيمة العملة، من خلال العلاقة العكسية بين سعر

الصرف الحقيقي وكمية الصادرات، إضافةإلى تغطيتها لقيمة الواردات والرفع من قيمة الميزان التجاري (الفائض)، وكذالك تأثيرها المباشر في الدخل الوطني، من خلال عمل قيمة المضاعف، كما تساهم الصادراتأيضا في توسيع الإنتاج وزيادة الاستثمار وبالتالي توفير فرص عمل والقضاء على البطالة، مع الزيادة في الأجور النقدية للعمال والتخفيض في نسبة التضخم من خلال توفير السلع المحلية حتى الاكتفاء الذاتي وبأسعار تنافسية، وهذا ما جعل دول العالم اجمع والدول المتقدمة خاصة تتنافس فيما بينها لتحقيق أفضلأداء تصديري ليس من خلال تحسين الجودة فحسب بل أيضا من خلال تنويع المنتجات والمحافظة على الأسواق وتنويعها عبر اكتساب أسواق جديدة، والشكل الموالي يعرض لنانسبة صادرات الدول المتقدمة الأولى في العالم بالنسبة للعالم ولبقية الدول المتقدمة الأخرى:

جدول (1)

نسبة صادرات الدول المتقدمة خلال سنة 2018

الدول المتقدمة	صادراتها للسلع والخدمات بالنسبة للدول المتقدمة %	صادراتها للسلع والخدمات بالنسبة للعالم %
الولايات المتحدةالأمريكية	16.0	10.1
ألمانيا	11.9	7.5
فرنسا	5.8	3.6
ايطاليا	4.2	2.7
اسبانيا	3.1	2.0
اليابان	5.9	3.7
المملكة المتحدة	5.4	3.4
كندا	3.5	2.2
الدول المتقدمة الأخرى	27.2	17.1

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (INTERNATIONAL, 2019, p. 126)

يبين لنا الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة الدول المتقدمة المصدرة بـ 16 % بالنسبة للدول المتقدمة و10 % بالنسبة للعالم ككل فالولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على نصف الاقتصاد العالمي، ثم تليها كل من ألمانيا وفرنسا بـ 11.9 % و5.8 % على التوالي، وأخيرا تأتي كندا بـ 3.5 %، حيث تعتبر كندا منعزلة اقتصاديا عن العالم بسبب الموقع الجغرافي، مقارنة بدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتميز بان لها جاذبية للاقتصاديات الأخرى سواء من حيث قرب المسافة مع العالم أو التوسع عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي تملكها، أو قدرة تنافسية منتجاتها ذات التكنولوجيا العالية.

3.1. العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

هناك تضارب في أراء بعض المفكرين من خلال العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث يرى كل من "Caves " و"Witkins" أن نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرية القائلة بان هناك تأثير ايجابي بسبب

التوسع في الصادرات على النمو الاقتصادي، أما الاقتصادي " Kravis" فيرى أن النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية، ومنه فهو يرى أن اثر الصادرات على النمو الاقتصادي ثانوي ولا يمكن أن يكون أساسي (حايد و عبدالكريم، 2018، صفحة 149)، في حين شكلت نظرية النمو الداخلي ركيزة أساسية للتيار القائل بوجود علاقة موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وهذا من منطلق أن التوسع في الصادرات يعد عاملا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي، وهذا ما عززته أيضا النظرية التجارية الحديثة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات العلاقة الموجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، محققة بذلك نظرية النمو الداخلي من خلال اهتمامها بدراسة الروابط الديناميكية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، معتبرة أن زيادة الانفتاح التجاري مصدرا للابتكار والإنتاجية والنمو، كما توصل العديد من الاقتصاديين إلى العلاقة الموجبة بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي منهم فرانك ورومر (1999)، بلاسا(1978)، هاريسون(1996)، اقزيار(1999) (لحمر و عبد الرزاق، 2022، صفحة 19)، وهو ما تؤكده دراسة كل من محمد، صليحة ونبيلةو التي قامت بدراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة 30 عام (1980 – 2009)، وبالاستعانة بنموذج الانحدار اللوغاريتمي لاشتقاق نموذج النمو المتكون من ثلاث متغيرات، حيث توصلت الدراسة مع الأدلة التجريبية إلىأن هناك علاقة ذات دلالة ايجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في باكستان، حيث أن تعزيز الصادرات يقود إلى النمو الاقتصادي (عيسى، 2016، صفحة 71)،ويمكن القول إن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي غير مفصل فيها بشكل مطلق، ويعود ذلك إلى فترات وأماكن الدراسة خاصة وان العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تتسم بالديناميكية إذا تعلق الأمر بالفترات طويلة الأجل، ولهذا جاءت هذه الدراسة القياسية كمحاولة لتحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (200 – 2023)

4.1. الصادرات في الجزائر:

1.4.1.السياسات المتخذة لترقية قطاع الصادرات في الجزائر:

1.1.4.1. الإعفاءات والتحفيزات:

حيث عدت الجزائر من خلال دستور 1989 المادة 19 منه، تقديم للمصدرين جملة من التسهيلات المالية والجمركية، متبنية عدة إعفاءات منها: الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات بيع وتصنيع البضائع المصدرة، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات (مومن و منير، 2021، صفحة 110)،كما سمح القانون 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 للمصدرين بالتصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة عند قيامه بتصدير منتجات غير نفطية، ومع إنشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر أسندت له مهمة تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسابإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات غير النفطية والمنجمية، وزيادة إلى ذلك يتم تقديم دعم للمصدرين لبعض المواد، حيث تستفيد التمور عند تصديرها من تكفل بـ 80% من نفقات النقل وفقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والفلاحة، مع منح 5 دج لكل كيلو غرام كمكافأة لتشجيع الإنتاج والتصدير (بوشنافة، 2015، صفحة 171)، حيث إن هذه الإعفاءات والتحفيزات من شانها أن تدفع بالمصدرين قدما إلى المزيد من الإنتاج خاصة في القطاع الفلاحي الذي تعرف فيه الجزائر ميزات تنافسية عالية في منتجات كالتمور، مع اختراق الأسواق العالمية بكل

طمأنينة نتيجة للتسهيلات المالية واللوجستية المتمثلة في النقل.

2.1.4.1. الأجهزة: عمدت الحكومة إلى إنشاء العديد من الأجهزة الوطنية لترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات منها:

1.2.1.4.1. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174، المؤرخ في 12 جوان 2004م(ALGEX, 2024) و من المهام الموكلة إليها هي:

-المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

-وضع تحت تصرف الإعلام التجاري، الاقتصادي والتقني الضروري للقيام بالعمليات التجارية الخارجية؛

- حضور ومراقبة مختلف المؤسسات في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج؛

- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛ (سمير، 2018، صفحة 96).

2.2.1.4.1. المؤسسة الجزائرية لضمان وائتمان الصادرات Cagex:

المؤسسة الجزائرية لضمان وائتمان الصادرات (Cagex)أنشئت بموجب المادة 04 من المرسوم التنظيمي 06/96 المؤرخ في 1996/01/10، الذي يضع ضمان قروض الصادرات الموكلة إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي لأجل:

-حساب التخصيص الخاص تحت مراقبة الدولة، المخاطر التجارية؛

-حساب الدولة وتحت المراقبة، المخاطر السياسية، والمخاطر غير التحويلية و المخاطر الناجمة عن المخاطر الطبيعية؛ ومن المهام الأساسية التي تضطلع بها Cagex تتمثل في المرافقة لتشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، وضمان البيع بالقرض، استغلال العمليات الاقتصادية الناشطة على السوق الوطني. (CAGEX, 2024)

3.2.1.4.1. الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

تأسس هذا الصندوقبموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث يقد الدعم المالي للمصدرين من خلال تخصيص موارده لذلك، وعن طريقه تمنح إعانات الدولة لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات، ولكل تاجر مسجل في السجل التجاري بصفة منتظمة وينشط في مجال التصدير. (اللحياني، 2023، صفحة 571/570)

4.2.1.4.1. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت الوزير المكلف بالتجارة وتقوم بالمهام الأساسية التالية:

- تمثيل الشركات؛
- تنشيط ودعم وترقية الشركات؛
- تكوين وتعليم وتأهيل الشركات؛

-التحكيم والوساطة والمصالحة؛ (قرين و شراف، 2017، صفحة 447/446)

5.1. تطور هيكل قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2000 -2020: لتبيين تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات نعتمد عل الجدول المبين أسفله خلال فترة الدراسة كمايلي:

جدول (2)

هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2020 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	32	44	465	13	47	11
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	551	1	30	35
2004	59	90	509	0	47	14
2005	67	134	656	0	36	14
2006	73	195	828	0	44	43
2007	92	153	988	0	44	34
2008	121	340	1390	0	69	34
2009	113	170	692	0	25	49
2010	305	165	1089	0	27	33
2011	357	162	1495	0	36	16
2012	313	167	1660	0	30	16
2013	402	108	1608	0	25	18
2014	323	110	2350	2	15	10
2015	239	105	1685	0	17	11
2016	327	84	1299	0	53	18
2017	349	73	1410	0	78	20
2018	373	92	2242	0	90	33
2019	408	96	1445	0	83	36
2020	437	71	1287	0	77	37
2021	576	182	3490	1	171	79
2022	269	263	5086	2	84	111
2023	428	256	3976	3	45	67

المصدر: (الجزائري، 2010 – 2015 – 2018 – 2020 – 2023، الصفحات 28-27)

●الإحصائيات من 2000 إلى 2004 (هواري، يوسفي، و سدي، 2019، صفحة 37)

نلاحظ من الجدول أن صادرات المواد الغذائية تتذبذب صعودا ونزولا ما بين 32 مليون دولار سنة 2000 إلى 35 مليون دولار سنة 2002، ثم تبدأ بالصعود بصفة تدريجية حتى تصل إلى أقصاها إلى 121 مليون دولار سنة 2008، ثم تنخفض قليلا سنة 2009 إلى قيمة 113 مليون دولار ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية

التي جعلت الاقتصاديات الدولية عاجزة عن الاستيراد نتيجة عجز موازين مدفوعاتها ، ثم بعد ذلك ترتفع إلى أكثر من الضعف وتواصل ارتفاعها صعودا ونزولا ابتداء من سنة 2010 إلى سنة 2023 وذلك نتيجة الأزمة السياسية التي عصفت باقتصاديات الدول العربية والمتمثلة في الربيع العربي مماجعل بعض الدول تتوجه للاستيراد من الجزائر. كما شهدت المواد الأولية تذبذبات في صادراتها في الفترة من 2000 إلى 2004 من 44 إلى 90 مليون دولار على التوالي و، ثم تواصل ارتفاعها في الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2008 بقيمة 304 مليون دولار كأقصى قيمة لها خلال طول فترة الدراسة ثم تنخفض إلى النصف خلال سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية، ثم تواصل تذبذبها ارتفاعا ونزولا سنة 2009 و2015، كما تواصل انخفاضها إلى سقف ما دون 100 مليون دولار بين سنة 2009 و2020، لتشهد ارتفاعات مضاعفة ابتداء من سنة 2021 بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية في العالم وتتمثل أهم المواد الخام خارج المحروقات في الزنك و النحاس والفوسفات والرصاص ونفايات الحديد (حاكمي و ناصر الدين، بدون سنة نشر، صفحة 284) ،أما صادرات المواد النصف مصنعة فهي الأعلى من حيث القيمة، حيث تتذبذب صعودا ونزولا من سنة 2000 إلى سنة 2008 بقيمة 390 1 مليون دولار قبل ان تنخفض إلى النصف سنة 2009 بقيمة 692 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في صيف 2008، ثم تنتعش من جديد من سنة 2010 بقيمة 089 1 مليون دولار وتواصل تذبذبها حتى تنخفض إلى النصف سنة 2015 بقيمة 685 1 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية لان صناعات هذه الصادرات تحتاج الى التمويل الذي مصدره قطاع المحروقات، ثم تتذبذب من جديد ارتفاعا ونزولا خلال الفترة من 2016 إلى 2020 ، حتى تبلغ أدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة 287 1 مليون دولار وهذا بسبب تفشي جائحة كرونا التي جعلت الاقتصاديات العالمية منعزلة عن بعضها البعض خوفا من انتشار الوباء. أما صادرات التجهيزات الفلاحية فهي الأضعف في حلقة الصادرات الجزائرية وشهدت قيم ضعيفة ولسنوات قليلة كالتالي 13 ،22، 20، 1، 2 مليون دولار للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2014 على التوالي، أما باقي السنوات فلا يوجد بها صادرات. وفيما يخص صادرات التجهيزات الصناعية فهي تتذبذب على طول فترة الدراسة صعودا ونزولا حيث تصل إلى أعلى قيمة لها بـ 90 مليون دولار سنة 2018 واقل قيمة لها بـــ 15 مليون دولار سنة 2014 وهي نفس السنة التي شهدت انخفاض في أسعار المحروقات، وإعلان الحكومة لحالة التقشف التي ثبطت العديد من المشاريع نتيجة نقص التمويل، وأيضا تعتبر في مجملها سلع ذات تكنولوجيا متدنية بسيطة مقارنة بمثيلاتها من السلع الأجنبية ذات التكنولوجيا العالية. كما يوضح الجدول صادرات السلع الاستهلاكية غير الغذائية تبدأ بالتزايد من سنة 2000 بـقيمة 11 مليون دولار لتصل إلى 35 مليون دولار سنة 2003، ثم تتذبذب خلال الفترة من 2004 إلى 2014، حيث تسجل أعلى قيمة لها بـ 49 مليون دولار سنة 2009 وأدنى قيمة لها سنة 2014 بـ 10 مليون دولار ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات حيث وصلت إلى النصف مما كانت عليه سابقا في الأسواق العالمية إضافةإلىالأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم تعاود الارتفاع والتزايد مجددا خلال من سنة 2015 بقيمة 11 مليون دولار إلى 37 مليون دولار سنة 2020. وقد حققتالصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات قفزة كمية ونوعية غير مسبوقة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، حيث انتقلت من 1.7 مليار دولار سنة 2019 إلى ما يقارب 7 مليار دولار سنة 2022. (RADIOALGERIE, 2024)و الشكل الموالي يبين

مدى تنويع الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2023).

شكل (1)

تطور مؤشر تنويع الصادرات خلال فترة الدراسة

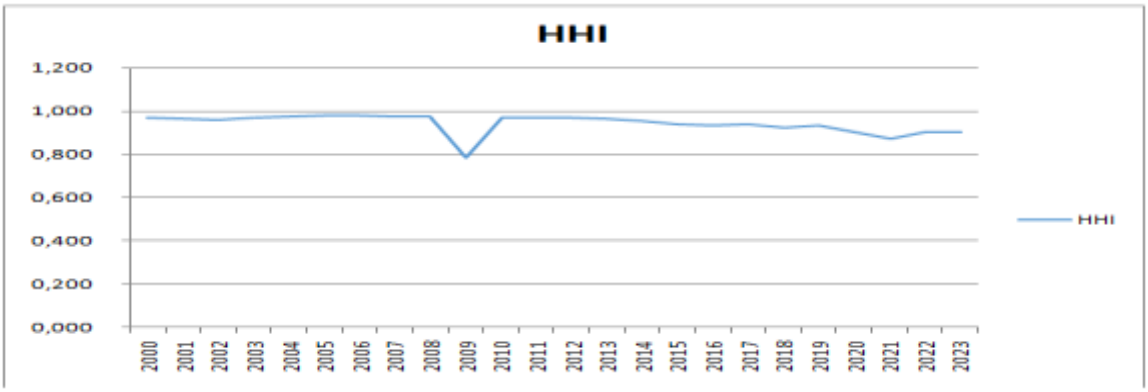

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02 بالنسبة للصادرات خارج المحروقات، اما بالنسبة لبيانات صادرات المحروقات فتم الاعتماد على (OECWorld, 2024)للسنوات من 2000 إلى 2003 والسنوات من 2004 إلى 2021 (البنك المركزي، النشرات الثلاثية، 2009 – 2013 – 2017 – 2022، صفحة 27/25)، والسنتان 2022 و2023 (البنك المركزي، التقرير السنوي التكور الاقتصادي و النقدي، 2022 – 2023، صفحة 127)، وباستعمال برنامج Exel ومؤشر هرفندال–هرشمان للتنويع الاقتصادي.

نلاحظ من البيان السابق أن تنويع الصادرات ارتفع خلال سنة 2009، حيث عرفت هذه السنة انخفاض في إيرادات المحروقات وهو ما انعكس على زيادة التنويع، لان الصادرات خارج المحروقات بقيت ضعيفة، أما ابتداء من سنة 2005 إلى سنة 2023 فقد عرف قطاع الصادرات خارج المحروقات انتعاشا وهو ما يبينه انخفاض مؤشر هرشمان–هرفندال، وهذا ما يبين أن الإستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية في الألفية الثالثة بدأت تعطي ثمارها شيئا فشيئا ولو أن الصادرات خارج المحروقات مازالت ضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات. أما باقي السنوات فهي قريبة من الواحد ويكاد ينعدم فيها تنويع الصادرات.

6.1. أهم الدول المستوردة من الجزائر:

بعد استعراضنا لهيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، نستعرض أهم الدول المستوردة من الجزائر، وهذا ما يمثله الشكل الموالي:

الشكل (2)

أهم 15دولة مستوردة من الجزائر لسنة 2019

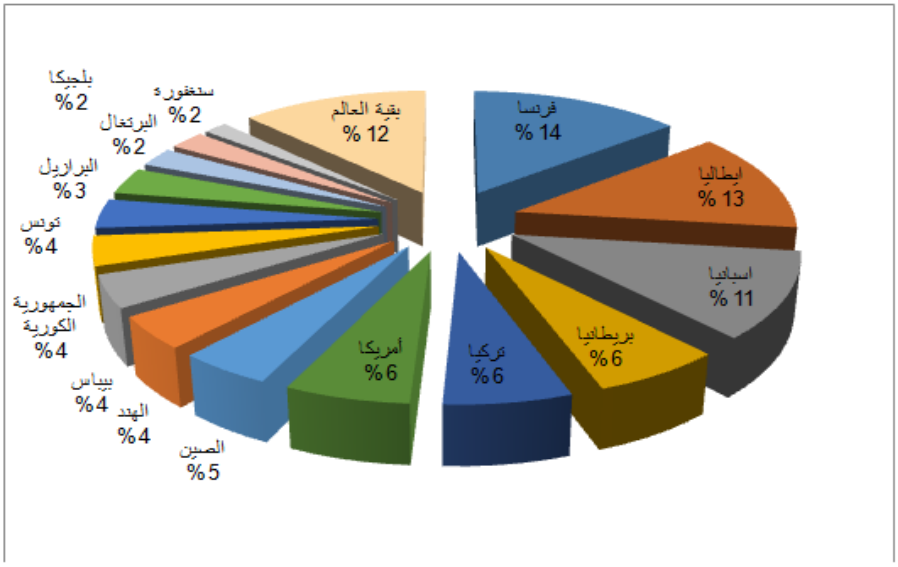

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على(Minister de finances, 2019, p. 17)

نلاحظ من خلالالشكل رقم 01 أن فرنسا تتصدر القائمة من حيث الاستيراد من الجزائر بـ 5 053.50 مليون دولار وبنسبة14.11%، تليها ايطاليا بـ 4 621.53 مليون دولار بنسبة 12.90 %، وفي المرتبة الثالثة اسبانيا بقيمة 3 995.33 مليون دولار بنسبة 11.15 % و في المرتبة الرابعة بريطانيا بقيمة 2 246.97 مليون دولار بنسبة 6.42 %، ثم تأتي باقي الدول بنسب ضعيفة جدا تركيا، أمريكا، الصين، الهند، بيباس، الجمهورية الكورية، تونس، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، سنغفورة بنسب ضعيفة 6.27 %، 6.12 %، 4.58 %، 4.24 %، 4.20 %، 3.84 %، 3.77 %، 3.47 %، 2.47 %، 2.39 %، 1.61 % على التوالي، فمعظم الصادرات الجزائرية تتجه نحو دول أوروبا، حيث أقامت الجزائرالشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي ولذلك الجزائر من التخفيضات الجمركية ذات الأثر المماثل مع دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى قرب الأسواق الأوروبية من الجزائر مما يسهل عملية نقل البضائع، مع انخفاض تكاليف النقل مما يجعل السلع الجزائرية رخيصة الثمن ومنافسة لنظيرتها من الدول الأخرى، أما بقية العالم وهي دول عديدة بنسب ضعيفة جدا تشترك كلها في 12 %.

2. الإطار التطبيقي:

لدراسة العلاقة بين قطاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي تم تحديد متغيرات الدراسة بمتغيرين ،هما الصادرات خارج قطاع المحروقاتEHHوالناتج المحلي الإجماليGDP. ولتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين نتبع الخطوات التالية:

1.2. اختبار استقرارية السلسلتين الزمنيتين: هذا يتمثل في اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية، النتائج موضحة مبينة في الجدول التالي:

جدول (3)

اختبار ديكي فولر المطور

المتغير	اختبار ديكي فولر				القرار
	الاختبار في المستوى		الاختبار بعد اخذ الفروق الأولى		
	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة	
GDP	0.2212	1.258966	0.0042	-3.209305	I(1)
EHH	0.0535	2.065863	0.0001	-4.831529	I(1)

المصدر: مخرجات EVIEWS12

نتائج اختبار جذر الوحدة بينت أن السلستين مستقرتين عند مستوى الفروقات الأولى ومنه هي متكاملة من الدرجة الأولى(1)I ،و منه ضرورة إجراء إمكانية وجود تكامل المشترك بين السلسلتين.

2.2. اختبار التكامل المتزامن:

يتم اختبار التكامل المتزامن للسلسلتين لمعرفة على مدى وجود علاقة بين على المدى الطويل، ولمعرفة ذلك نلجأ إلى اختبار جوها نسن والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول (4)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

اختبار جوهانسن	المقارنة مع احتمال 5%	القرار
نتائج اختبار قيمةالأثر	P=0.2249 > 0.05)	لا يوجد تكامل مشترك
نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى	P= 0.2993 > 0.05)	لا يوجد تكامل مشترك

المصدر: مخرجات EVIEWS12

من نتائج الجدول نجد انه لا توجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي فان أفضل نموذج لتقدير العلاقة بين المتغيرين هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

3.2.تقدير نموذج الـــ VAR(1):

بعد تحديد درجات الإبطاء المثلى والتي تساوي 1، أي فترة إبطاء واحدة، تظهر نتائج تقدير نموذج الـ VAR(1) بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12كما هي موضحة في المعادلتين التاليتين:

DEHH=0.253414421943*DEHH(-1)-
0.653741139611*DEHH(-2)-
0.0142420427281*DGDP(-
1)+0.00549315444359*DGDP(-
2)+317685791713

DGDP=4.3938840393*DEHH(-
1)+5.45125995022*DEHH(-2)+
0.0438253375193*DGDP(-1)-
.0215870211881*DGDP(-
2)+745438585964

4.2. تفسير نموذج الـــ VAR(1):

1.4.2. التفسير الإحصائي:

-المعنوية الكلية للنموذج: نلاحظ أنإحصائية فيشر المقدرة بـ F-STATISTIC = 2.350662 هي اقل من القيمة المجدولة الإحصائية فيشر عند 5 %، اي 2.80F-< STATISTIC = 2.350662، ونقبل الفرضية القائلةبعدم معنوية النموذج ككل.

-اما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج فنلاحظ بان كلا من احصائية R- squard=0.370144 واحصائية R- squard=0.370144Ad j-، نسبهما ضعيفة ومنه نستنتج أن النموذج مفسر بنسبة كبيرة من قبل متغيرات لم يتم إدراجها في النموذج؛

2.4.2. التفسير الاقتصادي:

من قيمة إحصائيةR- squard=0.370144 نلاحظ أن حوالي 37 % فقط من التغيرات التي تحدث في كلا المتغيرين بتأخر زمني 2 والمتغير الأخر ، أما حوالي 63 % من التغيرات الحاصلة في المتغيرين سببها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري حيث أن تغير الناتج الداخلي الخام سببه صادرات المحروقات التي تهيمن على 97 % من الصادرات الكلية بينما الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى في أحسنالأحوال 4 %.

5.2. تشخيص نموذج الـــ VAR(1):

لمعرفة مدى صلاحية نموذج الـ VAR(1) من عدمها نقوم بعدة اختبارات تشخيصية كمايلي:

الجدول (5)

الاختبارات التشخيصية لنموذج الـــVAR(1)

الاختبار	القيمة	الاحتمال
اختبار عدم تجانس التباين	24.43272	0.4371
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للمعادلة الأولى	Jarque – bera= 0.042199	0.9791
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للمعادلة الثانية	Jarque – bera= 1.717161	0.4238
اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للمعادلة الأولى	LMTEST = 1.953655	0.7446
اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للمعادلة الثانية	LMTEST = 9.159733	0.7037
اختبار السببية لغرانجر GDP يسبب EHH	F-Statistique = 1.08947	0.3601
اختبار السببية لغرانجر EHH يسبب GDP	F-Statistique = 0.31969	0.7309

المصدر: مخرجات EVIEWS12

نلاحظ من خلال البيان أعلاهأن احتمال إحصائية Chi-sq= 0.4371>0.05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه يوجد تجانس للبواقي، ومنه النموذج سليم من عدم تجانس التباين. وفيما يخص التوزيع الطبيعيأن احتمال إحصائية التوزيع الطبيعي لـــ للمعادلة الأولى عند Jarque – bera يساوي 0.9791 وهو اكبر من القيمة 0.05 وكذلك بالنسبة للمعادلة الثانية فان احتمال إحصائية التوزيع الطبيعي عند Jarque – bera يساوي 0.4238 وهو اكبر من القيمة 0.05، ومنه فسلسلتي النموذج تتبعان التوزيع الطبيعي للبواقي. كما نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمالات كلها اكبر من مستوى المعنوية 5 % وغير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، كما نلاحظ أن الاحتمال بالنسبة للناتج الداخلي الخام يسبب الصادرات خارج المحروقات اكبر من 5 %، أي0.05 <P=0.3601)(، وعليه نقبل الفرضية القائلة بان الناتج الداخلي الخام لا يسبب

الصادرات خارج المحروقات. ونفس الشيئ بالنسبة للصادرات خارج المحروقات حيث أن الاحتمال اكبر من 5 %، اي0.05 <P=0.7309)(، وعليه نقبل الفرضية القائلة بان الناتج الداخلي الخام لا يسبب الصادرات خارج المحروقات. ومن هذا المنطلق نستنتج انه لا توجد علاقة سببية بين الصادرات خارج المحروقات والناتج الداخلي الخام.

2.5.2. اختبار الجذور القلوية:

شكل (6)

نتيجة اختبار الجذور القلوية

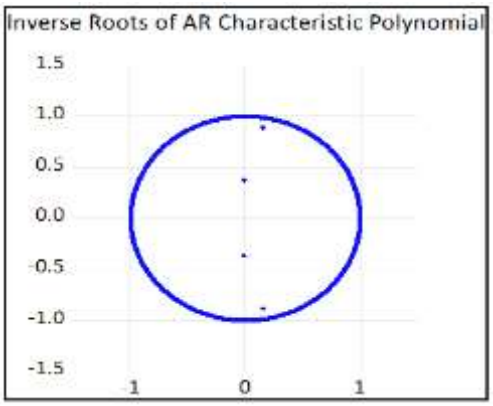

المصدر: EVIEWS12

من خلال الرسم البياني للجذور القلوية نلاحظ أن كل النقاط داخل الدائرة، ومنه بواقي النموذج مستقرة.

6.2. دوال الاستجابة الدفعية:

شكل (7)

دوال الاستجابة الدفعية

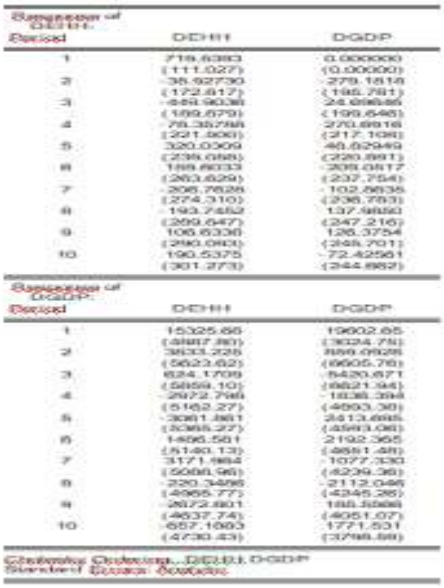

Response of DDH1: Period	DDH1	DGDP
1	719.6393	0.000000
	(111.027)	(0.00000)
2	36.92730	-279.1818
	(172.617)	(195.781)
3	-64.90436	24.69646
	(199.675)	(199.645)
4	78.39788	270.6916
	(221.800)	(217.108)
5	320.0309	46.62949
	(239.088)	(220.891)
6	199.6033	-269.0817
	(263.629)	(237.754)
7	-206.7628	-102.5835
	(274.310)	(236.783)
8	193.7452	137.9850
	(269.647)	(247.216)
9	106.6336	126.3754
	(290.080)	(248.701)
10	190.5375	-72.42561
	(301.273)	(244.892)

Response of DGDP: Period	DDH1	DGDP
1	15325.66	19802.65
	(4887.80)	(3024.74)
2	3633.228	899.0928
	(5623.62)	(6905.76)
3	824.1709	-5420.671
	(5859.10)	(6821.94)
4	-2672.798	-1838.394
	(5152.27)	(4503.30)
5	-3361.861	2613.695
	(3365.27)	(4593.08)
6	1496.561	2192.365
	(5140.13)	(4551.48)
7	3171.984	-1077.530
	(5086.96)	(4239.36)
8	-220.3498	-2112.046
	(4965.77)	(4345.26)
9	-2672.801	185.3588
	(4537.74)	(4051.07)
10	-657.1883	1771.531
	(4730.43)	(3798.99)

Cholesky Ordering: DDH1 DGDP
Standard Errors: Analytic

المصدر: EVIEWS12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه عند إحداث صدمة في الناتج الداخلي الخام فان الصادرات خارج المحروقات لاتتأثر لان احتمال التأثير عند DGDP يساوي الصفرفي السنة الأولى، وحوالي 72 % تؤثر على نفسها والباقي

تدخل فيه متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، ويستمر تأثير كل من الناتج الداخلي الخام والصادرات خارج المحروقات سلبي على الصادرات خارج المحروقات ابتداء من السنة الثانية إلى غاية السنة العاشرة. أما في الجزء الثاني من الجدول، حيث أنتأثير الناتج الداخلي الخام على نفسه ضعيف حوالي 20%، وكذلك تأثر الصادرات خارج المحروقات ضعيف على الناتج الداخلي الخام، أما خلال السنة الثانية فيكون تأثير الناتج الداخلي الخام على نفسه قوي، أماتأثير الصادرات خارج المحروقات فهو ضعيف على الناتج الداخلي الخام، وابتداء من السنة الثالثة حتى السنة العاشرة يستمر تأثير كل من الناتج الداخلي الخام والصادرات خارج المحروقات بوتيرة ضعيفة على الناتج الداخلي الخام وهذا ما يبين ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات، حيث ان الصادرات خارج المحروقات يتم تمويلها عن طريق مصادر أخرى، كما أن الصادرات خارج المحروقات تمويلها ضعيف على النمو الاقتصادي بدليل أن المحروقات تهيمن على حوالي 97% من حجم الصادرات الكلية.

3. الخاتمة:

لما للصادرات من أهمية إستراتيجية، تحدد مكانة وقوة الحكومات من خلال مؤشرات اختراق الأسواق والتأثير على العملاء من خلال التمركز في الأسواق الأجنبية وجذب المزيد من رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة الطاقة الإنتاجية وامتصاص طلب السكان والتقليل من الواردات، ولهذا أولت الجزائر على غرار العديد من دول العالم اهتمام بقطاع الصادرات من خلال استحداثها لعدة أجهزة معنية بترقية الصادرات تمثلت أهمها في الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex، المؤسسة الجزائرية لضمان وائتمان الصادرات Cagex، الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، برنامج اوبتيماكسبورتير، بالإضافة إلى الإعفاءات والتحفيزات... وقد توصلنا إلى عدة نتائج في هذا الموضوع كما قدمنا جملة من التوصيات

النتائج:

–تعد الصادرات أهم عنصر ليس في التجارة الخارجية فحسب بل هي أيضا احد أهم مكونات الاقتصاد الكلي؛

–لقد ساهمت الجزائر بمزيد الأجهزة والآليات لتشجيع الإنتاج الوطني وبالتالي ترقية قطاع الصادرات؛

–بقيت الصادرات خارج المحروقات تتراوح مكانها رغم الإصلاحات الكبيرة الموجهة لها في ظل هيمنة المحروقات في التصدير؛

–توصلت دراستنا التطبيقية إلى انه لا توجد علاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر

–بقي التنويع الاقتصادي ضعيف جدا نتيجة هيمنة صادرات المحروقات على قطاع التصدير، بالرغم من الإصلاحات الكبيرة التي شهدها قطاع الصادرات خارج المحروقات؛

– أما من حيث الدراسة القياسية فقد بينت هذه الدراسة موافقتهامع كل من دراسة بن عطاء الله عائشة، رابح مناصر وعمران بشراير، ومريم عيسى مهني، ودراسة حايد حميد، بشير عبد الكريم، وتنافت دراستنا مع دراسة كل من بروك داودي، كما لم تتحقق الفرضية الأولى القائلة بان هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر يؤثر كل منهما على الأخر، بينما تحققت الفرضية الثانية القائلة بان الصادرات خارج المحروقات لا تؤثر في النمو الاقتصادي للجزائر

التوصيات:

–ضرورة نقل التكنولوجيا والابتكارات المساهمة في زيادة الطاقة الإنتاجية، ومواكبتها محليا لزيادة منافسة المنتجات المحلية؛

–ضرورة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والإقليمية بما يكفل ولوج السلع الوطنية بكل سهولة إلى الأسواق العالمية دون قيود أو شروط؛

– ضرورة القضاء على كل المشاكل التي تواجه المصدرين سواء عن طريق الميناء أو في الأسواقالعالمية؛

–ضرورة التوطين البنكي لتسهيل إبرام الصفقات التجارية للمصدرين الجزائريين مع المستوردين في الخارج؛

الاهتمام بالصادرات السياحية خاصة وان الجزائر تملك مقومات سياحية وثقافية وتاريخية هامة جاذبة للسياح ومدرة للعملة الصعبة، كما أنها ترتبط بباقي القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة.

المراجع

. تم *ALGEX*. (2024/05/10 2024 ,05). ALGEX الاسترداد من ALGEX: http: www.algex.dz/ar

. تم الاسترداد من *CAGEX*. (10 05, 2024). CAGEX: http: // www.cagex.dz

derectiongeneraldedouanes Minister de finances .(2019) .*Statistique de commerce exterieure d' algerie periode annede 2019* .

MONITARY FUND INTERNATIONAL .(2019)WORLDD ECONOMIC OUTLOOK. Global Manufacturing Dawnturn Rising Trad Barriers(INTERNATIONAL MONITARY FUND تأليف .(MONITARY FUND INTERNATIONAL ،*WORLDD ECONOMIC OUTLOOK Global Manufacturing Dawnturn Rising Trad Barriers OCT 2019* (صفحة 126). Whashington ،Whashington :INTERNATIONAL MONITARY FUND.

. تاريخ *OECWORLD*. (13 09, 2024). OECWorld الاسترداد 13 09, 2024، من OECWORLD: https://oec.world/en/profile/country/dza

. (13 09, 2024) .RADIOALGERIE تاريخ الاسترداد 13 09, 2024، من *RADIOALGERIE*: RADIOALGERIE: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210812/216235.html

احلام هواري، رشيد يوسفي، وعلي سدي. (2019). وضعية الصادرات الجزائرية في الاسواق الدولية. *مجلة دفاتر بوادكس*، 37.

البنك المركزي الجزائري. (2009 – 2013 – 2017 – 2022). *النشرة الاحصائية الثلاثية*.

الجزائري البنك المركزي. (2022 – 2023). *التقرير السنوي التكور الاقتصادي والنقدي*.

الجزائري البنك المركزي. (2010 – 2015 – 2018 – 2023). *النشرات الثلاثية*.

امحمد بن البار، وفرحات عباس. (2019). قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر بين الفترة 1986–2016. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية* (21)، 69.

بن البار امحمد، وفرحات عباس. (2019). قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر بين الفترة 1986–2016. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية* (21)، 69.

بوحفص حاكمي، وقريبي ناصر الدين. (بدون سنة نشر). تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000 – 2012). *بدون مجلة، بدون مجلد* (بدون عدد)، 284.

بوديسة احمد، العبسي علي، ولبزة هشام. (2020). اثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000–2015. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 03* (01)، 27.

بوديسة احمد، العبسي علي، ولبزة هشام. (2020). اثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر2000–2015. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 03* (01)، 25.

حميد حايد، والبشير عبدالكريم. (2018). دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966–2015). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14* (19)، 149.

ربيع قرين، وعقون شراف. (2017). استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، بدون مجلد* (05)، 447/446.

رضا بوشنافة. (2015). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل التحرير التجاري باستخدام منهجية التكامل المشترك والسببية. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، بدون حجم* (34)، 171.

عز الدين سمير. (2018). *دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادراتخارج قطاع المحروقات في الجزائر*. الجزائر: جامعة الجزائر 3 – سلطان ابراهيم شيبوط.

كريمة لحمر، وكبوط عبد الرزاق. (2022). تاثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1980–2020) باستخدام نموذج تصحيح الخطا VECM. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، *15* (01)، 19.

ليلى اللحياني. (2023). استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، *12* (03)، 570/571.

مروى مومن، وخروف منير. (جوان, 2021). اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2017. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 110.

مهني مريم عيسى. (2016). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980–2010. *مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (امارابك)*، *07* (20)، 71.

Transliteration of Arabic References:

HawwārīAḥlām, D. YūsufīRashīd, D. sdy‘Alī "waḍ‘īyat al–ṣādirāt al–Jazā’irīyahfī al–aswāq al–Dawlīyah" MajallatDafātirbwādks, al–mujallad 08, al–‘adad 01, Juwān 2019, Ṣ 37

D. Imḥammad ibn al–Bār, D. Faraḥāt‘Abbās "Qiyās al–‘alāqahbayna al–ṣādirātwa al–numūw al–iqtiṣādīfī al–Jazā’irbayna al–fatrah 1986 – 2016" al–Akādīmīyahlil–Dirāsāt al–ijtimā‘īyahwa al–Insānīyah, Qism al–‘Ulūm al–iqtiṣādīyahwa al–qānūnīyah, al–‘adad 21, Jānfī 2019, Ṣ 69

D. Ḥākimībwḥfṣ, QuraybīNāṣiral–Dīn "tanwī‘ al–ṣādirātwadawruhufīDa‘mnumūw al–iqtiṣād al–Jazā’irīdirāsahlil–fatrah (2000 – 2012)" bi–dūnMajallat, bi–dūnmujallad, bi–dūn‘adad, bi–dūnsanatNashr, Ṣ 284

Aḥmadbwdysh, al–‘Absī‘Alī, lbzhHishām "AtharTanmiyat al–ṣādirātkhārijalmḥrwqāt‘alá al–numūw al–iqtiṣādīfī al–Jazā’ir 2000–2015" Majallat al–iqtiṣādwa al–tanmiyah al–mustadāmah, al–mujallad 03, al–‘adad 01, Mārs 2020, Ṣ 27

Aḥmadbwdysh, al–‘Absī‘Alī, lbzhHishām "AtharTanmiyat al–ṣādirātkhārijalmḥrwqāt‘alá al–numūw al–iqtiṣādīfī al–Jazā’ir 2000–2015" Majallat al–iqtiṣādwa al–tanmiyah al–mustadāmah, al–mujallad 03, al–‘adad 01, Mārs 2020, Ṣ 25

ḤāydḤamīd, al–Bashīr‘Abd al–Karīm "dirāsahqiyāsīyahlā‘lāqh al–ṣādirātbālnmw al–iqtiṣādīfī al–Jazā’ir (1966 – 2015)" MajallatIqtiṣādīyātShamālAfrīqiyā, al–mujallad 14, al–‘adad 19, 2018, Ṣ 149

D. QuraynRabī‘, D. ‘AqūnSharāf "istirātījīyahtarqiyat al–ṣādirāt al–Jazā’irīyahbaynaIttijāhāt al–tafā’ulwa‘awāmil al–ḥadhar" Majallatmylāflil–Buḥūthwa al–Dirāsāt, bi–dūnmujallad, al–‘adad 05, Juwān 2017, Ṣ 446/447

BwshnāfhRiḍā "Athar al–ṣādirāt‘alá al–numūw al–iqtiṣādī bi–al–Jazā’irfīẓill al–Taḥrīr al–tijārī bi–istikhdāmmanhajīyah al–Takāmul al–mushtarakwa al–sababīyah" MajallatDirāsāt li–Jāmi‘atalāghwāṭ, al–‘adad 34, Jānfī 2015, Ṣ 171

Samīr‘Izzal–Dīn "Dawr al–qiṭā‘ al–Fallāḥīfītarqiyat al–ṣādirātkhārijQiṭā‘almḥrwqātfī al–Jazā’ir"

uṭrūḥatmuqaddimahḍimnaMutaṭallabāt al–ḥuṣūl‘aláshahādatduktūrāh al–‘Ulūmfī al–‘Ulūm al–iqtiṣādīyah, Far‘taḥlīliqtiṣādī, Kullīyat al–‘Ulūm al–iqtiṣādīwa al–‘Ulūm Wa al–‘Ulūm al–Tijārīyahwa–‘ulūm al–tasyīr, Qism al–‘Ulūm al–iqtiṣādīyah, Jāmi‘at al–Jazā’ir 3 – SulṭānIbrāhīmshybwṭ, al–Jazā’ir, 2018, Ṣ 96..

LaḥmarKarīmah, kbwṭ‘Abd al–Razzāq "tāthyr al–ṣādirāt‘alá al–numūw al–iqtiṣādīfī al–

Jazā'ir – dirāsahqiyāsīyahlil–fatrah (1980–2020) bi–istikhdāmnamūdhajtaṣḥīḥ al–Khuṭā VECM" Majallat al–'Ulūm al–iqtiṣādīyahwa–al–tasyīrwa al–'Ulūm al–Tijārīyah, al–mujallad 15, al–'adad 01, 2022, Ṣ 19

al–LaḥyānīLaylá "istirātījīyah al–dawlah al–Jazā'irīyah li–Tarqīyat al–ṣādirāt: min al–infitāḥ al–iqtiṣādīiláSiyāsattijārīyah li–Ṣāliḥ al–ṢādirātkhārijQiṭā'almḥrwqāt "Majallat al–Ijtihādlil–Dirāsāt al–qānūnīyahwa al–iqtiṣādīyah, al–mujallad 12, al–'adad 03, 2023, Ṣ 570/571

MūminMarwá, KharūfMunīr "Athar al–ṣādirātkhārijalmḥrwqāt'alá al–numūw al–iqtiṣādīfī al–Jazā'ir – dirāsahqiyāsīyahlil–fatrah 2000 – 2017" Majallat al–Buḥūth al–iqtiṣādīyahwa al–mālīyah, al–mujallad 08, al–'adad 01, Juwān 2021, Ṣ 110

Maryam'ĪsáMuhannī "al–'alāqahbayna al–ṣādirātwa al–numūw al–iqtiṣādī: dirāsahNaẓarīyattaḥlīlīyahfīLībiyā 1980 – 2010" Majallat al–Akādīmīyah al–Amrīkīyah al–'Arabīyahlil–'Ulūmwa al–tiknūlūjiyā (amārābāk), al–mujallad 07, al–'adad 20, 2016, Ṣ 71